



Published by:

giz Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

تعزيز الشمول المالي في الأردن

الشركاء	وزارة التخطيط والتعاون الدولي البنك المركزي الأردني صندوق التنمية والتشغيل شبكة تنمية
جهة التمويل	الاتحاد الأوروبي الوزارة الألمانية الفدرالية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)
معلومات الاتصال	بريد الكتروني: financialinclusion-mena@giz.de الموقع: www.fimena.org
المدة	كانون أول 2014 - كانون أول 2019

في إطار الجهود الزامية لتعزيز الشمول المالي في المملكة، يعمل الاتحاد الأوروبي على تقديم الدعم لكل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك المركزي الأردني وصندوق التنمية والتشغيل وشبكة مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن "تنمية"، فيما تعمل الوكالة الألمانية للتنمية الدولية (GIZ) على تقديم المساعدات الفنية اللازمة .

سياق العمل

يسهم تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، بالإضافة إلى تعزيز الاستقرار المالي بشكل عام. وعلى الرغم من ذلك، تنحصر إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية بعدد محدود جداً من الأفراد والمشاريع. ويتطلب دعم قطاع التمويل متناهي الصغر، والذي يُعتبر وسيلة أساسية لتعزيز الشمول المالي، تضافر جهود القطاعين العام والخاص وذلك بالعمل معاً ضمن استراتيجية مشتركة، كما يتطلب وجود قوانين وتشريعات وبنية تحتية مالية فعالة لضمان استقرار هذا القطاع وبالتالي استهداف شرائح أوسع من السكان.

الأهداف

يُكمن الهدف الرئيسي في تحسين الإطار التنظيمي الذي يضمن إتاحة وصول الفئات متدنية الدخل إلى خدمات مالية مناسبة، مما سيعمل على دعم النمو المُستدام والشامل. ولتحقيق ذلك، يجب العمل على تعزيز التشريعات الخاصة بقطاع التمويل متناهي الصغر، ودعم نظام الحوكمة والبنية التحتية المالية، إضافةً إلى تحسين قدرة مؤسسات التمويل متناهي الصغر على الوصول إلى عدد أكبر من الشرائح المُستهدفة في المناطق الريفية.

المنهجية

يقوم الاتحاد الأوروبي بدعم الحكومة الأردنية في "تعزيز الشمول المالي من خلال تحسين الحوكمة وزيادة فرص الوصول إلى التمويل متناهي الصغر في الأردن". هذا وتُقدّر قيمة المساعدات الأوروبية ضمن هذا الإجراء - من دعم للموازنة وغيرها من المساعدات التكميلية اللازمة - ما مجموعه 35 مليون يورو والتي ستمسح في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع التمويل متناهي الصغر من جهة وفي تطوير الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي من جهة أخرى. هذا وتُغطّي المساعدات التكميلية الدعم المالي والفني لأطراف ذات العلاقة في القطاع في الأردن، كما تحصل شبكة مؤسسات التمويل الأصغر "تنمية" على مساعدات مالية وفنية بقيمة مليون يورو لدعم بناء قدراتها المؤسسية.

ونياًً عن الاتحاد الأوروبي والوزارة الألمانية الفدرالية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، يقوم برنامج الـ (GIZ) "تعزيز الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" (FIMENA) بتقديم المساعدات الفنية للسبلات المعنية في المجالات التالية:

- تبادل المعرفة والخبرة التولية؛
- دعم اللجنة التوجيهية لقطاع التمويل متناهي الصغر والتي ترأسها وزارة التخطيط والتعاون الدولي في مراجعة الاستراتيجية الوطنية لقطاع التمويل متناهي الصغر؛
- دعم البنك المركزي الأردني في تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي؛ وتعزيز التشريعات وأطر الرقابة على قطاع التمويل متناهي الصغر، وذلك للحفاظ على الاستقرار المالي من جهة وحماية المستهلكين من جهة أخرى.
- دعم جهود إصلاح صندوق التنمية والتشغيل والهادفة إلى تعزيز البنية التحتية المالية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر.

الإنجازات

تم إصدار نظام جديد لشركات التمويل متناهي الصغر في العام 2015 والذي مُنح البنك المركزي بموجب صلاحية ترخيص والرقابة على مؤسسات التمويل متناهي الصغر. هذا وقد قام البنك بتأسيس دائرة الرقابة على شركات التمويل الأصغر وشركات المعلومات الإئتمانية، والتي أنهى العاملون فيها التدريبات اللازمة حول موضوع التمويل متناهي الصغر. كما قامت الدائرة بتطوير أدوات رقابية إضافة إلى مشاركتها في زيارات لتبادل المعرفة والخبرة الدولية إلى كل من المغرب وألمانيا وطاجكستان.

كما قامت اللجنة التوجيهية للتمويل متناهي الصغر بتحديث خطة العمل للأعوام (2016-2018) الخاصة بالاستراتيجية الوطنية لقطاع التمويل متناهي الصغر.

من جهته قام رئيس الوزراء بتشكيل اللجنة التوجيهية العليا للشمول المالي وبإطلاق عملية وضع السياسات للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، فيما قامت اللجنة التي يرأسها البنك المركزي بوضع إطار للحاكمية وخارطة طريق للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، فيما أعلن البنك المركزي عن التزامه بتحقيق أهداف الشمول المالي القابلة للقياس (إعلان مايا 2016 للشمول المالي).

قام البنك المركزي خلال عامي 2015 و 2016، وبالتعاون مع صندوق النقد العربي والـ (GIZ)، بتنظيم عدد من المنتديات السياسية الإقليمية حول الشمول المالي وذلك إثر إطلاق خطة العمل للشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2015 ضمن إطار شراكة دوفيل.

كما قام البنك المركزي في عام 2017 وبالتعاون مع الـ GIZ بإجراء دراسة تشخيصية حول الشمول المالي في الأردن، تبعها في نهاية العام إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للأعوام 2018-2020.

من ناحية أخرى، قام صندوق التنمية والتشغيل بوضع خطة عمل للأعوام (2016-2020) تهدف بشكل رئيس إلى زيادة إمكانية الوصول إلى جيوب الفقر والمناطق النائية والتركيز على إقراض المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ودعم ريادة الأعمال، إضافةً إلى تحسين جودة المحفظة (الائتمانية) وإدارة المخاطر وتطوير قدرات الموظفين وتوسيع نطاق الخدمات غير المالية.



MINISTRY OF PLANNING AND
INTERNATIONAL COOPERATION

